Wednesday January 4 ,2023 ـ Issue No. 16668 ● 11 من جمادى الآخرة 1444 الموافق 4 يناير 2023

الأربعاء

غير مخصص للبيع

الأنباء

www.alanba.com.kw

كويتية ● يومية ● سياسية ● شاملة | 100 فلس | 20 صفحة

أسسها خالد يوسف المرزوق رحمه الله في العام 1976

ISO 9001:2015 لإدارة الجودة

ISO 10002:2018 لخدمة العملاء

رونالدو في النصر السعودي.. استقبال عالمي

19

22 نائباً طرحوا قضايا العفو والقروض و«فرعية شمر» و«المتقاعدين» وغيرها.. والحكومة تتحفظ: التنسيق أولاً.. و«التعليمية» أقرت زيادة مخصصات المبتعثين 50٪

اجتماع «مصارحة».. وانتظار البدائل الحكومية

ماضي الهاجري ـ سامح عبدالحفيظ
رشيد الفعم ـ سلطان العبدان

خلص اجتماع «المكاشفة والمصارحة» بين الحكومة والمجلس الذي عقد في مكتب مجلس الامة امس الى انطباع ايجابي «لكن بترقب»، خصوصا مع الابقاء على بعض القضايا دون اتفاق، ووعود بمتابعة قضايا أخرى، وتحفظ على ما هو مرفوض من حيث المبدأ. مصادر نيابية قالت لـ «الأنباء» إن النواب الحضور الذين وصل عددهم في نهاية الاجتماع الى 22 طرحوا قضايا العفو والقروض أو شراء مديونيات المواطنين وخروج المحكومين بقضية «فرعية شمر» بالسوار، وإسقاط فوائد المتقاعدين، ورفع سقف المعاش التقاعدي. وأشارت المصادر الى ان الجانب الحكومي كرر تحفظه السابق على قضية اسقاط القروض أو شراء المديونيات. واستدركت المصادر أن الحكومة لوحت باتخاذ الاجراءات الدستورية التي تمتلكها في حال أصر النواب على استغلال توافر الاغلبية لتمرير قوانين مرفوضة لدى السلطة التنفيذية أضعفها رد القوانين. وقالت المصادر إن الحكومة اكدت على ضرورة تحقيق التعاون مع المجلس من خلال اللجان البرلمانية للاتفاق من خلالها على صياغة القوانين والتقارير، وأنها جاءت لمد يد التعاون مع المجلس. وأوضحت المصادر أن بعض النواب طرحوا ضرورة ان تقدم الحكومة بدائل عن قضية القروض تحقق تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، مشيرة الى ان الجانب الحكومي وعد بإعداد عدة بدائل سيتم الاعلان عنها قبل جلسة 10 يناير تكون بمنزلة الحل الوسط «ولا يجوز تقديم قانون لإسقاط القروض والمديونيات دون تنسيق وتفاجأ الحكومة بذلك». وشددت المصادر على ان الحكومة اكدت في اكثر من موقع رغبتها الصادقة في استمرار المجلس وزيادة التنسيق لإنجاز القضايا المهمة مثل زيادة الرواتب والمتقاعدين، ثم يتم الالتفات لباقي القضايا الخلافية. وفي هذا الاطار أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان عمار العجمي أن الحكومة استمعت إلى كل ملاحظات النواب وستؤخذ في الاعتبار. وأمس وافقت اللجنة التعليمية على زيادة المخصصات المالية للطلبة المبتعثين للدراسة في الخارج بنسبة 50٪، وذلك لمواجهة الزيادة المستمرة في معدل التضخم الذي طال جميع الطلبة المبتعثين.

التفاصيل ص 10 ـ 11

الوزير عمار العجمي متحدثا بعد الاجتماع

اختبارات الثانوية العامة تنطلق اليوم

08

إجراءات مشددة بالقدس تواكب اقتحام ايتمار بن غفير للأقصى (أ.ف.پ)

تنديد واسع باقتحام وزير الأمن الإسرائيلي لـ «الأقصى» وتحذير من حرب دينية

15

اليوم وغداً.. صرف قيمة تذاكر السفر في «النفط»

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة ان القطاع النفطي سيبدأ في صرف تذاكر السفر السنوية للعاملين لعام 2023 اعتبارا من اليوم الأربعاء لعملاء بنك الكويت الوطني وغدا الخميس الموافق 5 يناير لعملاء البنوك الأخرى. وجاء في تعميم صادر من مديرة التوظيف والتعويضات في مؤسسة البترول أسيل العتيبي ان عملية صرف التذاكر السنوية ستكون بالتحويل البنكي.

إيرادات النفط غطّت المصروفات.. و«فاضت»

علي إبراهيم

دخلت الميزانية العامة للدولة عصر الفوائض رسميا بنهاية ديسمبر الماضي، إذ غطت قيمة الإيرادات النفطية وحدها إجمالي مصروفات الدولة، بل وفاضت عليها، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط بمتوسط نحو 103,5 دولارات خلال أول 9 أشهر من العام المالي 2023/2022 بزيادة نسبتها 28,74٪ عن سعر التعادل المقدر في الميزانية العامة عند 80,4 دولارا للبرميل، يعني أن كل برميل نفط باعته الكويت منذ بدء العام المالي الحالي حتى الآن سجل فائضا يقدر بنحو 23,1 دولارا.

التفاصيل ص12

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar
لأول مرة في الكويت استمع للأنباء
الصفحة PDF

لحظة إطلاق الصاروخ الحامل للقمر الاصطناعي الكويتي من قاعدة كيب كانافيرال في ولاية فلوريدا (قاسم باشا)

«القمر» «كويت سات 1» بصمة كويتية في الفضاء

02

تنويه من شركة أجيليتي للمخازن العمومية

حيث تداول في وسائل الإعلام عن نية قيام الهيئة العامة للصناعة بتوجيه كتب للشركة بإخلائها من بعض المواقع؛ على أن يكون الإخلاء في غضون 7 أيام من تاريخ الكتب، فإن الشركة تنوه إلى أنها لم تتسلم أي كتب رسمية من الهيئة العامة للصناعة أو أي جهة حكومية أخرى بهذا المضمون حتى الآن لاسيما أن العقود المشار إليها قد تم تجديدها فعلياً وفق قواعد القانون وذلك بعد نهاية مدتها الأولى، حيث سبق وأن قامت أجيليتي بتقديم كتب رسمية موجهة إلى الهيئة العامة للصناعة برغبتها بتجديد تلك العقود وفقاً لقرار مجلس الوزراء لعام 2016 الذي حدد فيه بدل الانتفاع لسعر المتر المربع لأراضي الدولة المخصصة للتخزين وذلك للمشاريع التي يتم تأهيلها وتشغيلها من القطاع الخاص، وقد وافقت الهيئة العامة للصناعة على تمديد العقود بموقعين وأرسلت للشركة مسودات العقدين لإبداء الملاحظات بشأنهما، وبعد موافقة الشركة يكون العقدان قد تمددا بالفعل، ولم يتبقَ سوى انتهاء لجنة صياغة العقود النهائية من إعداد النسخ النهائية، فضلاً عن أن عقود أخرى قد تجددت بذات الشروط وفقاً لبنود تلك العقود التي لم تشترط للتجديد سوى إبداء الشركة لرغبتها في التجديد قبل نهاية مدة العقد بستة أشهر، وهو الأمر الذي قامت به الشركة في المواعيد المعينة بكل عقد، وقد ظلت الشركة تنتفع بالقسائم محل تلك العقود بعد نهاية مدتها الأولى لمدد تصل إلى ثلاث سنوات في بعضها دون أي اعتراض من الهيئة العامة للصناعة وهو ما يؤكد على تجدد تلك العقود وفقاً للقانون، وجميع تلك القسائم محل تلك العقود هي من أملاك الدولة العقارية الخاصة ولا يجوز إصدار قرارات إدارية بشأنها، وتختص المحاكم العادية بالفصل في المنازعات الخاصة بها ولا يجوز الإخلاء إلا بحكم قضائي صادر من المحكمة المختصة وله قوة ونهائية الأمر المقضي فيه.

وقد التزمت الشركة بالقانون ورفعت القضايا التالية:
1- الدعوى رقم 14 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة/27.
2- الدعوى رقم 19 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة/9.
3- الدعوى رقم 9 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة/28.
4- الدعوى رقم 12 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة/20.
5- الدعوى رقم 29 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة/7.

وذلك لإثبات امتداد العقود المبرمة بشأن المواقع التي تطلب الجهات الإدارية إخلاءها، وضمنت قضاياها طلباً عاجلاً بمنع تعرض الجهات الإدارية للشركة لحين الفصل في القضايا بأحكام نهائية وباتة؛ والجدير بالذكر أن الشركة لها منشآت وأصول على المواقع المطلوب إخلائها قيمتها السوقية تزيد على مليار دينار كويتي وتضمن شروط العقود الخاصة بالمواقع المطلوب إخلائها تعويض الشركة عن هذه الأصول والمنشآت والبنية التحتية، فضلاً عن أحقية الشركة في التعويض عما فاتها من كسب وما لحقها من خسارة نتيجة هذه القرارات التعسفية.

ومن الجدير بالذكر أن شركة أجيليتي للمخازن العمومية تم تأسيسها بمرسوم أميري في عهد الأمير الراحل المغفور له الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، وهي شركة مساهمة مدرجة في بورصة الكويت، كانت وما زالت ملتزمة بواجباتها تجاه مساهميها البالغ عددهم ما يزيد عن 14 ألف مساهم وفي مقدمتهم حكومة دولة الكويت ممثلة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي تعد ثاني أكبر مساهم في أجيليتي بالإضافة إلى 14 ألف مواطن كويتي من بينهم 4,000 متقاعد، حيث نجحت أجيليتي منذ تخصيصها في 1997 بتعظيم القيمة لمساهميها، ومن بينهم حكومة دولة الكويت، من خلال البحث عن فرص للنمو تصب في مصلحتهم والتوسع اقليمياً وعالمياً، حيث نمت القيمة للمساهمين منذ تاريخ تخصيصها حوالي 50 مرة.

علاوة على ما تم ذكره وعلى تمسك الشركه بكامل حقوقها القانونية، يعتبر طلب الهيئة العامة للصناعه بإخلاء الشركه مخالف للقانون وفي حالة صدور مثل هذا القرار فإنه يؤكد مدى تعسف الهيئة العامة للصناعة وإضرارها المتعمد بالشركة والمجتمع المدني والمصلحة العامة، فضلاً عن إضراره بالمال العام حيث يتسبب مثل هذا القرار في مطالبة الشركة للهيئة العامة للصناعة بالتعويض الذي سيكبد الخزانة العامة مئات الملايين من الدنانير علماً بأن جميع المواقع المزمع سحبها كانت من ضمن الامتيازات التي طرحتها الحكومة للمواطنين عند تخصيص الشركة من خلال دعوتهم للاكتتاب العام في 1997. كما أن تجريد الشركة التي تم تأسيسها بموجب مرسوم أميري من أصولها ونشاطها وأغراضها الأساسية بعد دعوة المواطنين الكويتيين للاكتتاب فيها موضوع لا يقبله المنطق أو العدالة.

Agility